

بحث بعنوان

استكشاف دور التدقيق الداخلي في ضبط الإجراءات العملية داخل البلديات

إعداد

أريج عبدالهادي سلمان أبو عليم

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور التدقيق الداخلي في ضبط الإجراءات العملية داخل البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية. استعرضت الدراسة مفهوم التدقيق الداخلي بوصفه أداة شاملة تتجاوز الجوانب المالية إلى الإدارية والتنظيمية، ما يجعله صمام أمان أساسي لعمل المؤسسات. ركزت الدراسة على تحديد مهام التدقيق الداخلي، أنواعه، ومعوقاته، مع تسليط الضوء على أهمية التزام البلديات بإجراءات التدقيق لتحسين الكفاءة والشفافية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت على استبانة كأداة لجمع البيانات. أبرزت النتائج عدة معوقات منها ضعف الكوادر والتمويل وغياب التشريعات الواضحة، وأوصت الدراسة بتعزيز الشفافية، تدريب الكوادر، ونشر أدلة إجرائية لضمان فعالية التدقيق الداخلي.

<https://jasps.com>**Abstract**

This study aimed to explore the role of internal auditing in regulating operational procedures within municipalities in the Hashemite Kingdom of Jordan. It examined the concept of internal auditing as a comprehensive tool that extends beyond financial aspects to include administrative and organizational dimensions, making it a vital safeguard for institutional operations. The study focused on identifying the tasks, types, and obstacles of internal auditing while highlighting the importance of municipalities' adherence to auditing procedures to enhance efficiency and transparency. The descriptive–analytical method was employed, with a questionnaire used as the primary data collection tool. The findings revealed several obstacles, including a lack of skilled personnel, insufficient funding, and the absence of clear regulations. The study recommended enhancing transparency, training personnel, and disseminating procedural manuals to ensure the effectiveness of internal auditing.

المُقدِّمة:

يقوم التدقيق الداخلي بمهمة تدقيق وتنفيذ الخطط ومتابعة السياسات الموضوعة لتحقيق أهداف المنظمة، كون لها ارتباط مباشر مع الإدارة العليا، ومن صفات عمل التدقيق الداخلي الشمولية في كافة الجوانب الإدارية والمالية والفنية، وذلك من أجل الالتزام بالتعليمات واللوائح والأنظمة والقوانين المتبعة ضمن إطار القانون، وذلك من أجل الاستفادة القصوى من الوقت والمال.

ونتيجة للتقصير الذي حدث في المؤسسات أصبح من الواضح تمامًا بأن هناك حاجة ملحة لتطوير أنظمة التدقيق الداخلي.

إن التطور الذي حدث في مفهوم التدقيق الداخلي بسبب تطور حجم المشروعات الاقتصادية والإدارية، وكذلك زيادة الاهتمام بنظام التدقيق الداخلي، فلم يعد التدقيق الداخلي وسيلة من وسائل المحافظة على المال؛ وإنما تطور مجالاته لتصبح مجموعة من العناصر والمكونات المترابطة التي تضع من قبل الإدارة العليا لتحقيق أهداف المؤسسة.

نظام التدقيق الداخلي هو مجموعة من الأنشطة والأعمال التي تحدث بشكل مستمر داخل الوحدة الاقتصادية والخدمية والإدارية بحيث يوضع أساس للمراقبة والسعي نحو تطوير الأفراد على كافة المستويات بالمؤسسة، ونظام التدقيق الداخلي يعتبر مكون من مكونات المؤسسة بل هو صمام الأمان لعمل المؤسسات.

لكي يقوم بتوجيه وتنظيم عملياتها، والتدقيق الداخلي لا يشمل فقط الإجراءات والأمور المتعلقة بالنظام المالي والمحاسبي بل يمتد ليشمل كافة الجوانب الإدارية والتنظيمية.

أهداف التدقيق الداخلي:

- السعي للمحافظة على موجودات المؤسسة.
- العمل على الالتزام بالقوانين واللوائح.
- ترشيد استخدام الموارد المتاحة.
- الارتقاء بالممارسة الفعلية للأنشطة المتنوعة.
- تحقيق الكفاية الإنتاجية من أجل إعطاء تأكيد معقول حول إمكانية تحقيق الأهداف المرسومة.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما دور التدقيق الداخلي من ضبط الاجراءات للعمل البلدي في المملكة الأردنية الهاشمية؟

ويتفرع من سؤال الدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

تعريف التدقيق الداخلي:

ما أدوار التدقيق الداخلي في البلديات؟

أنواع التدقيق الداخلي؟

وظائف مدير التدقيق الداخلي في البلديات؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم التدقيق الداخلي للبلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية.
- معرفة الأدوار التدقيق الداخلي في البلديات.
- التعرف على أنواع التدقيق الداخلي.
- معرفة وظائف مدير التدقيق الداخلي في البلديات.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية الدراسة حول أهمية الدور التي تقوم به وحدة التدقيق الداخلي في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية، وبالتالي أهمية التزام البلديات بإجراءات التدقيق والرقابة ، ويمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

إنها تمثل جهداً علمياً في مجال دراسة تطبيق إجراءات التدقيق والتدقيق الداخلي في البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية.

يأمل الباحث في توفير بيانات ومعلومات حول مدى تطبيق البلديات لإجراءات التدقيق الداخلي ومدى قدرتها على الاستمرار في تطبيق هذه الإجراءات وضبط الاجراءات للعمل البلدي بها.

يأمل الباحث أن تساعد الدراسة الحالية ونتائجها أصحاب القرار في التعرف على مدى التزام البلديات بإجراءات التدقيق الداخلي.

يؤمل أن يكون هذا البحث نواة لأبحاث أخرى لها علاقة بالتدقيق الداخلي للبلديات.

محددات الدراسة:

تتضمن الدراسة الحدود الآتية:

- 1- الحدود الموضوعية: دور التدقيق الداخلي في ضبط الاجراءات للعمل البلدي في البلديات.
- 2- الحدود البشرية: العاملين في أقسام البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية.
- 3- الحدود المكانية: بلديات المملكة الأردنية الهاشمية
- 4- الحدود الزمنية: تم عمل الدراسة في شهر 9 حتى شهر 12 من عام 2022.

مصطلحات الدراسة:

التدقيق الداخلي: عرفها العفيفي وفتحي (2011) : هي عملية لضمان تحقيق أهداف المنشأة بفعالية وكفاءة وإصدار تقارير مالية موثوق بها، والامتثال للقوانين واللوائح، وهي عبارة عن مجموعة من الخطط التنظيمية إلى صممت من أجل المحافظة على أصول المؤسسة..

البلديات: هي مؤسسات حكومية مستقلة يحكمها رئيس عن طريق الانتخاب تتمتع باستقلال مالي وإداري.

وعرفها الباحث إجرائياً: بأنها ما سوف يتم تطبيق فاعلية التدقيق الداخلي عليها.

الدراسات السابقة:

وفيما يلي عرض لأهم الدراسات التي تناولت موضوع التدقيق الداخلي في المؤسسات، وسوف يتم ترتيبها من

الأحدث إلى الأقدم:

<https://jaspps.com>

وفي دراسة قام عطا طرة (2018) بدراسة هدفت إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد في الدوائر الحكومية مع استعراض لمكونات النظام الرقابي الفعال ، والتعرف على الأنشطة الرقابية التي تحد من وقوع الفساد، و التعرف على مسؤولية التدقيق الداخلي في اكتشاف الفساد، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي في إجراء الدراسة، حيث أعدت استبانة خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (31) مدير عام ورئيس وحدة تدقيق داخلي في الدوائر الحكومية الفلسطينية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: إن النظام الرقابي الموجود في المؤسسة فعال أدى ذلك إلى الحد من الفساد، وجود رقابة داخلية فعالة وتمتلك الخبرة يساعد في اكتشاف حالات الاحتيال وبالتالي يؤدي إلى الحد من الفساد في المؤسسات الحكومية.

وفي دراسة أخرى قام دعاس والربابعة (2019) بدراسة هدفت إلى تقييم مدى التزام البلديات الفلسطينية بإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي الواردة في دليل إجراءات توجيهي للرقابة الداخلية في هيئات الحكم المحلي، حيث شملت الدراسة 26 بلدية من أصل 27 ، حيث تم إعداد الدليل في العام 2014، وشملت الدراسة تطبيق الإجراءات وعددها 22 إجراء بالإضافة إلى ما يتطلبه ذلك ضمن منهجية الدليل في إعداد التقارير الرقابية ومناقشتها مع كل من لجنة التدقيق الداخلي والمجلس البلدي ومدى الأخذ بالملاحظات الواردة في تقارير المدققين الداخليين ومتابعة تنفيذ تلك الملاحظات. حيث بينت الدراسة أن مستوى الالتزام بتطبيق الإجراءات وإعداد تقارير الرقابة لم يتجاوز 77%، و50% لمستوى مناقشة تقارير الرقابة مع لجنة الرقابة والمجلس البلدي، و53% للأخذ بتوصيات المدقق الداخلي و50% في متابعة تنفيذ الملاحظات التي تنطوي عليها تقارير المدقق الداخلي. وأوصت الدراسة بتعميم هذه التجربة على باقي البلديات وطباعة وتعميم الدليل على باقي البلديات.

تعليق على الدراسات السابقة ومدى استفادة الدراسة الحالية منها:

من خلال عرض الدراسات السابقة تتضح عده أمور لابد من التأكيد عليها منها:

- الأهداف: اتسمت الدراسات السابقة بالتنوع في أهدافها، فقد ركز البعض على أهمية التدقيق الداخلي، والأخرى على دور التدقيق الداخلي في البلديات والمؤسسات، وثالثة على التعرف على مدى تطبيق التدقيق الداخلي في البلديات.

- المنهج: برغم اختلاف الأهداف في الدراسات السابقة إلا أن معظم استخدم المنهج الوصفي التحليلي.

- الأدوات المستخدمة: نجد أن الدراسات السابقة استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة.

- جميع الدراسات طبقت على البيئات العربية

مدى استفادة الباحث من الدراسات السابقة:

استفادة الباحث من الدراسات السابقة في إعداد سؤال الدراسة وتحديد هدف الدراسة.

التمكن من إعداد الأدب النظري للدراسة.

تحديد المنهج البحثي الملائم لمثل تلك الدراسات.

ما تميزت بها هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

الاعتماد على مصادر بحثية مختلفة، ومن بيئات مختلفة (الأردن، فلسطين).

تقديم بعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها صانعي القرار في البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية.

تعتبر الدراسة الأولى على حسب علم الباحث التي تم تطبيقها على بلديات المملكة الأردنية الهاشمية.

منهج الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على تفصيل المعلومات للوصول إلى النتيجة، ومن ثم إطلاق الأحكام العامة بناء على النتيجة، وكذلك تم استخدام المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع المعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

سوف يتم عرض لسؤال الدراسة ومحاولة عرض الإجابة عنه والذي نص على "ما دور التدقيق الداخلي من ضبط الاجراءات للعمل البلدي في المملكة الأردنية الهاشمية؟

ويتفرع من سؤال الدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

- مهام التدقيق الداخلي في البلديات؟
- أنواع التدقيق الداخلي؟
- معوقات التدقيق الداخلي؟

مهام التدقيق الداخلي الإدارية

1- التأكد من صحة تحديد أجور ورواتب وموظفي الوزارة من مطابقتها للأنظمة والقوانين الصادرة والتأكد من صحة براءات الزيادة والتشكيلات.

2- التثبت من الأسباب القانونية والواقعية للعلاوات والمكافآت التي تصرف للموظفين.

- 3- التأكد من سلامة إجراءات الرقابة على دوام الموظفين داخل وخارج مركز الوزارة والمغادرات بأنواعها.
- 4- التأكد من صحة الترحيل والتسجيل على بطاقات الإجازات ومطابقتها مع الإجازات المحفوظة في الملفات المختصة لذلك.

- 5- التأكد من حركات السيارات والمسافات المقطوعة والمحركات المستهلكة والإصلاحات والتأكد من مبيت السيارات في الأماكن المخصصة لها.
- 6- القيام بأي مهام أخرى ذات علاقة بالعمل.

مهام وواجبات التدقيق المالي للبلديات

- العمل على تدقيق مستندات الصرف للبلدية قبل صرفها وإجازة صرفها حسب الأصول والتي تتضمن كشوفات الرواتب والعمل الإضافي و أجور النقل والعمل الإضافي.
- التدقيق على أمور القبض والتأكد من قبضها حسب الأصول وفق الأنظمة والقوانين.
- التدقيق على أعمال لجان المشتريات وفق الأنظمة والقوانين.
- الاطلاع على الملفات الخاصة العطاءات لتدقيق شروط العطاءات والاتفاقيات والتأكد من دفع الغرامات والمخالفات إن وجدت.
- التدقيق على استهلاك البلدية كالمحروقات واللوازم.
- تدقيق الحزم والمستندات الإدخالات والإخراجات اليومية.
- تدقيق جميع مستندات الصرف على بنود الموازنة بما يتفق مع القوانين والأنظمة المالية.
- القيام بعمليات الجرد الفجائي للصناديق والمستودعات.

- تدقيق التسجيل الإيرادات والنفقات والأمانات.
- تدقيق رخص الأبنية والمهن والإنشاءات.
- التأكد من صحة الترفيهيات ، إنهاء الخدمات ، والتعيينات ، على جدول تشكيلات الوظائف.
- التأكد من سلامة إجراءات الرقابة على الدوام للموظفين داخل البلدية وخارجها من مغادرات وإجازات بكافة أنواعها.

المعوقات التي تواجه التدقيق الداخلي في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية:

تتعدد المعوقات ويمكن أن نذكر منها ما يلي :

- 1- قلة عدد الموظفين في قسم الرقابة الداخلي في البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية.
- 2- عدم تقبل بعض المسؤولين لوجود الرقابة الداخلي على عمله.
- 3- عدم وجود دعم كافي للرقابة الداخلية.
- 4- عدم الالتزام بالقوانين وأنظمة العمل التي توضع من قبل الموظفين، والعقوبات غير رادعة.
- 5- قلة الخبرة والكفاءة لدى بعض العاملين.
- 6- عدم الاهتمام بالدورات المهنية المتخصصة بتطوير عمل الرقابة الداخلي.
- 7- غياب وجود قوانين وتعليمات واضحة لعمل وحدة التدقيق الداخلي.

التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

- 1- حث البلديات على الاهتمام بالتطبيق الصحيح لجميع الإجراءات الخاصة بالرقابة والتدقيق الداخلي.

2- العمل على نشر دليل إجراءات التدقيق الداخلي لموظفين وتعميم التجربة على جميع البلديات في المناطق.

3- ضرورة اعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة بداخل البلديات والذي يؤدي على جودة العمل.

4- العمل على التأكد من سلامة إجراءات الرقابة على الدوام للموظفين داخل البلدية وخارجها من مغادرات وإجازات بكافة أنواعها.

5- إجراء دراسات أكثر تخصص مثل البحث بالرقابة المالية للبلديات أو الإدارية.

6- تأهيل العاملين في وحدة التدقيق الداخلي عن طريق عقد دورات تدريبية للعاملين في البلديات.

المراجع:

دعاس، غسان وربابعة، عماد.(2019). مدى التزام البلديات الفلسطينية بتطبيق إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي، مؤتمر الاتجاهات الحديثة في إدارة البلديات وتحسين جودة أدائها، من 5-6 نيسان 2019، جامعة النجاح.

العفيفي، عبير محمد فتحي (2011)، معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية والآليات المقترحة لزيادة فاعليتها(دراسة تحليلية تطبيقية على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بقطاع غزة)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية-غزة.

عطايرة، فتحي.(2018). دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد في الدوائر الحكومية الفلسطينية ، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة القدس: فلسطين.

<https://jasps.com>

أبو هلاله، علي.(2022). التدقيق الداخلي والهدر المالي في البلديات، المجلة العربية للنشر العلمي،
2(45): ص 373-382.

البكوع، واحمد (2012). تفعيل نظم التدقيق الداخلي للحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري في الوحدات
الخدمية. مجلة الإدارة والاقتصاد ، السنة الخامسة والثلاثون ، 19-38 .